مبادئ القانون الدولي المنظمة لتغير المناخ
دراسة في اتفاق باريس ٢٠١٥

أطروحة دكتوراه تقدمت بها الطالبة

رغد حمودي كامل

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام/ القانون الدولي

بإشراف الدكتور

عبد الرسول أبو صيبع

أستاذ القانون الدولي العام المساعد

١٤٤١ هـ ٢٠٢٠ م

﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الأعراف، الآية ٥٦

الإهداء

إلى بيت أهل النبوة، ومعدن الرسالة، ومنبع الرحمة والهداية . . .

إلى فاطمة وابيها ، وبعلها ، وبنيها ، والسر المستودع فيها . . .

عليهم أفضل الصلاة والسلام، الذين أستمد من سيرتهم قيم الحق والعدل والإتقان .

إلى روح والدي الطاهرة،

إلى من غمرتني بالحب والدعاء ، وكانت السند الأول في مسيرة حياتي ، وما زالت وصاياهما تنير دربي .

إلى عائلتي الكريمة (زوجي وأولادي وبناتي) ، الذين منحوني الدعم والصبر والتشجيع، وشاركوا معي مشقة هذه الرحلة العلمية بكل ما فيها من تحديات .

إلى كل من مدَّ لي يد العون، وقدم لي نصيحةً صادقةً أو كلمةً طيبة كان لها الأثر في إنجاز هذا العمل .

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين أناروا لي طريق العلم والمعرفة .

أهدي ثمرة جهدي هذه، راجية من الله تعالى أن يجعلها صدقة جارية وعلماً ينتفع به .

رغد محمود

شكر وثناء

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتيسر السبل، وبعونه تُستكمَل المساعي، أحمده سبحانه وأشكره على ما أنعم به عليَّ من توفيقٍ وتسديد، إذ هيأ لي أسباب العلم، وأعانني على إتمام هذه الرسالة، فله الحمد أولاً وآخراً.

وانطلاقاً من قول الإمام عل الرضا عليه السلام انه قال: «من لم يشكر المنعم من المخلوقين، لم يشكر الله عز وجل»، أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذتي الأفاضل في معهد العلمين للدراسات العليا، الذين غمروني بعلمهم الغزير، وتوجيهاتهم السديدة، ومعلوماتهم القيّمة، وكان لهم الأثر البالغ في تكويني العلمي والبحثي.

ويسعدني أن أعبر عن بالغ امتناني لكل من مدَّ لي يد العون والمساندة، وأسهم بنصيحةٍ أو توجيهٍ أو كلمةٍ طيبة كان لها الأثر في إتمام هذا العمل. وأخصُّ عائلتي الكريمة بخالص الشكر والتقدير، لما أحاطوني به من دعمٍ وصبرٍ وتشجيعٍ متواصل، وتحملهم مشقة هذه المرحلة ومتطلباتها، فكانوا السند الحقيقي والدافع الأكبر لمواصلة الطريق.

وختاماً، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الباحثين والدارسين، وأن يوفقنا جميعاً لخدمة العلم والمعرفة.

فهرس المحتويات

المقدمة **١**

أهمية البحث ١

مشكلة البحث ٢

الأسئلة البحثية ٢

فرضية البحث ٣

أهداف البحث ٣

منهج البحث ٣

هيكلية البحث ٣

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتغيّر المناخ والجهود الدولية للحد منه **٤**

المبحث الأول: التعريف بتغيّر المناخ وأسبابه ونتائجه **٦**

المطلب الأول: مفهوم تغيّر المناخ وأسبابه ٦

الفرع الأول: مفهوم تغيّر المناخ ٦

الفرع الثاني: أسباب تغيّر المناخ ١٠

المطلب الثاني: نتائج تغيّر المناخ ١٤

الفرع الأول: تأثير تغيّر المناخ ١٤

الفرع الثاني: تأثير ظاهرة تغيّر المناخ ١٦

المبحث الثاني: الجهود الدولية للحد من تغيّر المناخ **٢١**

المطلب الأول: جهود المنظمات والمؤتمرات الدولية للحد من تغيّر المناخ ٢١

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية للحد من تغيّر المناخ ٢١

الفرع الثاني: دور المؤتمرات الدولية للحد من تغيّر المناخ ٣٠

المطلب الثاني: المؤتمرات الممهّدة لانعقاد اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ٣٤

الفرع الأول: مرحلة المؤتمرات والاتفاقات الدولية ٣٤

الفرع الثاني: انعقاد اتفاق باريس (٢٠١٥) COP21 ..... ٤٣
الفرع الثالث: دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في اتفاق باريس ٥٠
الفصل الثاني: القواعد القانونية المنظِّمة لتغيّر المناخ في اتفاق باريس ٥٤
المبحث الأول: المبادئ العامة للقانون الدولي لحماية البيئة ٥٥
المطلب الأول: مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة ٥٦
الفرع الأول: تعريف المبدأ وأهميته ٥٦
الفرع الثاني: أثر مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة في اتفاق باريس ٦٠
المطلب الثاني: مبدأ الاحتياط البيئي ٦٤
الفرع الأول: تعريف مبدأ الاحتياط البيئي وأساسه القانوني ٦٤
الفرع الثاني: تطبيق مبدأ الاحتياط البيئي في اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ٦٨
المطلب الثالث: مبدأ العدالة البيئية والتنمية المستدامة ٧٢
الفرع الأول: تعريف مبدأ العدالة البيئية والتنمية المستدامة في القانون الدولي..... ٧٢
الفرع الثاني: أثر مبدأ العدالة البيئية والتنمية المستدامة في اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ٧٥
المبحث الثاني: الأحكام العامة في اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ٧٩
المطلب الأول: الأهداف والالتزامات العامة في اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ٨٠
الفرع الأول: أهداف اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ٨٠
الفرع الثاني: الالتزامات العامة لاتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ٨٤
المطلب الثاني: الوسائل المستخدمة لتنفيذ اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ١٠١
الفرع الأول: آلية التصاعد في الطموح (آلية أسفل – أعلى) ١٠١
الفرع الثاني: آلية المساهمات الوطنية المحددة (NDCs) ١٠٥
المطلب الثالث: البنية القانونية لاتفاق باريس وطبيعة التزامات الأطراف ١٠٩
الفرع الأول: الهيكل القانوني لاتفاق باريس ٢٠١٥ وعناصره البنيوية..... ١٠٩
الفرع الثاني: طبيعة الالتزامات الواردة في اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ١١٨
الفصل الثالث: آليات الامتثال في اتفاق باريس ٢٠١٥ وتقييم فعاليتها ١٢٥

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للامتثال في القانون الدولي البيئي ١٢٦

المطلب الأول: مفهوم الامتثال ١٢٧

الفرع الأول: تعريف الامتثال وتمييزه ١٢٧

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للامتثال بين الإلزام والمرونة ١٣٣

المطلب الثاني: أسباب عدم الامتثال وأثر مبدأ المسؤوليات المشتركة في الاتفاقيات البيئية ١٣٩

الفرع الأول: الأسباب القانونية والمؤسسية ١٣٩

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية والسياسية ١٤٢

الفرع الثالث: أثر مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ١٤٤

المطلب الثالث: آليات تعزيز الامتثال في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ١٤٧

الفرع الأول: التقارير والمراجعة والشفافية ١٤٧

الفرع الثاني: الحث على الامتثال ١٥٠

الفرع الثالث: الآليات المرنة كأداة لتعزيز الامتثال ١٥٥

المبحث الثاني: تطور نظام الامتثال لتغيّر المناخ قبل اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ١٥٩

المطلب الأول: الامتثال في الاتفاقية الإطارية لتغيّر المناخ لعام ١٩٩٢ ..... ١٥٩

الفرع الأول: الطبيعة المرنة للالتزامات ١٥٩

الفرع الثاني: آليات الإنفاذ في الاتفاقية الإطارية ١٩٩٢ ..... ١٦٤

المطلب الثاني: نظام الامتثال في بروتوكول كيوتو ١٩٩٧ ..... ١٦٧

الفرع الأول: لجنة الامتثال لبروتوكول كيوتو ١٦٧

الفرع الثاني: الطابع شبه القضائي وتحريك حالات عدم الامتثال ١٧١

المبحث الثالث: نظام الامتثال في اتفاق باريس لعام ٢٠١٥: الطبيعة والفعالية ١٧٩

المطلب الأول: الأساس القانوني والطبيعة القانونية لنظام الامتثال في اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ١٧٩

الفرع الأول: آلية تيسير التنفيذ وتعزيز الامتثال في اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ١٧٩

الفرع الثاني: نظام المساهمات المحددة ١٨٢

المطلب الثاني: آليات الامتثال في اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ١٨٦

الفرع الأول: إطار الشفافية والجرد العالمي.....١٨٦
الفرع الثاني: الآليات الناعمة للامتثال في اتفاق باريس ٢٠١٥ .....١٩١
المطلب الثالث: آثار نظام الامتثال في اتفاق باريس ٢٠١٥ ..... ١٩٤
الفرع الأول: عدم الامتثال وأثره في النظام القانوني لاتفاق باريس ٢٠١٥ .....١٩٤
الفرع الثاني: الانسحاب من اتفاق باريس وآثاره القانونية.....١٩٧
الخاتمة.....**٢٠٤**
النتائج..... ٢٠٥
التوصيات..... ٢٠٦

الملخص (باللغة العربية)

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة الإطار القانوني الدولي لمواجهة التغير المناخي من خلال تحليل أحكام اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، مع التركيز على تحليل الطبيعة القانونية للالتزامات التي يرتبها على عاتق الدول، وبيان مدى التوازن بين الإلزام والمرونة في هذه الالتزامات، وانعكاس ذلك على مستوى الامتثال الدولي.

وتتمثل مشكلة الدراسة في أن اتفاق باريس، رغم كونه الإطار القانوني الدولي الأهم في مجال مواجهة التغير المناخي، يقوم على نظام مرن يعتمد على المساهمات المحددة وطنياً (Nationally Determined Contributions – NDCs)، دون أن يقترن بآليات إنفاذ دولية تقليدية أو جزاءات قانونية ملزمة، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن مدى فعاليته في تحقيق أهدافه المناخية.

وتهدف الأطروحة إلى تحليل الطبيعة القانونية لهذه الالتزامات وبيان مدى إلزاميتها، وتقييم آليات الامتثال التي أقرها الاتفاق، فضلاً عن بحث إشكالية المسؤولية الدولية عن الأضرار المناخية، ولا سيما الأضرار البيئية ذات الطبيعة العابرة للحدود والجماعية، في ضوء قواعد القانون الدولي المعاصر.

واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية ذات الصلة، ودراسة آراء الفقه الدولي، وإجراء مقارنة بين اتفاق باريس وغيره من الاتفاقيات المناخية، ولا سيما بروتوكول كيوتو، لبيان أوجه الاختلاف في طبيعة الالتزامات وآليات الامتثال والإنفاذ.

وتوصلت الدراسة إلى أن اتفاق باريس يمثل نموذجاً قانونياً هجيناً يجمع بين قواعد القانون الصلب (Hard Law) والقانون المرن (Soft Law)، إذ يفرض التزامات إجرائية ذات طبيعة إلزامية، مقابل التزامات موضوعية تتسم بالمرونة وتعتمد على المساهمات المحددة وطنياً. كما أظهرت النتائج أن هذا النموذج أسهم في توسيع نطاق المشاركة الدولية، معتمداً على آليات الشفافية، والمراجعة الدورية، والضغط الدولي القائم على السمعة، إلا أن غياب الجزاءات القانونية الملزمة قد يحد من فعالية الاتفاق في ضمان الامتثال الكامل وتحقيق أهدافه طويلة الأمد.

وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز آليات الامتثال المنصوص عليها في اتفاق باريس، من خلال تطوير أدوات رقابية أكثر فاعلية، وتعزيز نظام الشفافية والمتابعة، وتفعيل قواعد المسؤولية الدولية بما يتلاءم مع خصوصية الأضرار البيئية والمناخية، فضلاً عن دعم آليات التمويل المناخي، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، بما يسهم في تحقيق التوازن بين مرونة الالتزامات وفاعليتها في مواجهة التغير المناخي.

مـــقـدمـــة

تزايد الاهتمام الدولي بحماية البيئة منذ أواخر القرن العشرين، ولاسيما مع تفاقم ظاهرة التلوث البيئي وما نتج عنها من آثار عابرة للحدود تمسّ الإنسانية جمعاء. وقد تُرجم هذا الاهتمام الدولي إلى جهود دولية متسارعة تمثلت في إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أسهمت في بلورة قواعد القانون الدولي البيئي، بما يعكس توجهاً دولياً نحو تغليب المصلحة الجماعية على الاعتبارات الفردية للدول. وفي هذا السياق، اضطلعت الأمم المتحدة بدور محوري في إرساء الأطر القانونية والمؤسسية الرامية إلى حماية البيئة، مستنداً إلى تطور مفاهيم حقوق الإنسان، ولاسيما الحق في بيئة سليمة.

ويُعدّ تغيّر المناخ من أبرز التحديات العالمية المعاصرة التي أضحت تمثل تحدياً مشتركاً للبشرية، نظراً لما يترتب عليه من آثار بيئية واقتصادية وسياسية تهدد استقرار الدول والمجتمعات. وقد دفع ذلك المجتمع الدولي إلى تبني سلسلة من الاتفاقيات الدولية الهادفة إلى الحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، وتقليص الفجوة بين الالتزامات الدولية المعلنة ومستوى الامتثال الفعلي للدول. وفي هذا الإطار، برز اتفاق باريس بوصفه أحد أهم الصكوك القانونية الدولية المعنية بمكافحة تغيّر المناخ، لما تضمنه من آليات قانونية مبتكرة تسعى إلى تحقيق توازن بين متطلبات التنمية وضرورات حماية البيئة.

أهمية البحث

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول مسألة جوهرية تتمثل في دراسة فعالية النظام القانوني الدولي في مواجهة تغيّر المناخ وذلك من خلال ما يأتي:

١. تتمثل أهمية الدراسة في كون تغيّر المناخ قضية عالمية تمسّ مختلف جوانب الحياة الإنسانية، الأمر الذي يستدعي مقاربة قانونية تحليلية لبيان حدود المسؤولية الدولية وسبل تعزيز الامتثال الجماعي.

٢. بيان مدى التزام الدول بأحكام اتفاق باريس، من خلال دراسة آليات الامتثال التي أقرّها الاتفاق، ومدى انعكاس ذلك على تعديل قوانينها الوطنية وتضمينها احكام الاتفاق

٣. بيان مدى فعالية هذه الآليات في ضمان تنفيذ الالتزامات الدولية، ولاسيما في ظل غياب آليات إنفاذ تقليدية ملزمة على المستوى الدولي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في قصور فعالية النظام القانوني الدولي في ضمان امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بحماية المناخ، ولاسيما في إطار اتفاق باريس، الذي يقوم على نهج مرن قائم على المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، ويخلو من آليات إنفاذ قسرية تقليدية ملزمة. وعلى الرغم من الإجماع الدولي الواسع على أهداف الاتفاق، إلا أن الفجوة ما تزال قائمة بين التعهدات التي تقدمها الدول ومستوى التنفيذ الفعلي لها، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى كفاءة آليات الامتثال المعتمدة، وقدرتها على تحقيق الأهداف المناخية العالمية. فضلاً عن مدى تأثير حق الانسحاب من الاتفاق على استقرار النظام القانوني الدولي للمناخ واستمرارية الالتزامات المناخية للدول.

وتبرز الإشكالية القانونية في مدى قدرة قواعد القانون الدولي، في صورتها الحالية، على تحقيق التوازن بين مبدأ سيادة الدول من جهة، ومتطلبات التعاون الدولي الفعّال لمواجهة تغيّر المناخ من جهة أخرى، فضلاً عن مدى كفاية الأدوات غير القسرية، كآليات الشفافية والضغط الدولي، في ضمان الامتثال الفعلي للدول. وتتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى نجح القانون الدولي، من خلال اتفاق باريس، في وضع آليات قانونية فعالة تضمن امتثال الدول لالتزاماتها في مجال حماية المناخ؟

الأسئلة البحثية:

يتفرع عن مشكلة الدراسة الأسئلة البحثية الأتية والتي تحاول الدراسة الإجابة عنها

١. **ما المقصود بالمناخ وتغيّره؟**
٢. **ماهي المبادئ العامة في القانون الدولي في مجال حماية البيئة؟**
٣. **ما طبيعة الالتزامات العامة في اتفاق باريس وهل تتسم بالإلزام القانوني ام المرونة؟**
٤. **ما هي الآليات التي اعتمدها اتفاق باريس لتعزيز امتثال الدول؟**
٥. **إلى أي مدى تسهم آليات الضغط الدولي، بما فيها الضغط السياسي والسمعة الدولية، في تحقيق الامتثال؟**
٦. **ما السبل القانونية الممكنة لتعزيز فعالية آليات الامتثال في اتفاق باريس**
٧. **ماهي أهم الوسائل التي تشجع الدول على الامتثال لالتزاماتها**

٨. ما الآثار القانونية المترتبة على عدم الامتثال والانسحاب من الاتفاقيات المناخية، ولاسيما في اتفاق باريس؟

فرضية البحث

تفترض الدراسة أن مبادئ القانون الدولي الحاكمة لتغيّر المناخ تُشكّل الأساس المعياري الذي تستند إليه آليات الامتثال في اتفاق باريس، وأن فاعلية هذه الآليات ترتبط بمدى تجسيد تلك المبادئ في الإطارين القانوني والتطبيقي. كما تفترض أن اعتماد اتفاق باريس على الالتزامات الإجرائية وآليات الشفافية والمراجعة الدورية والضغط الدولي المعنوي أسهم في تعزيز المشاركة الدولية في مواجهة تغيّر المناخ، إلا أن فعاليته في تحقيق الامتثال الموضوعي ما تزال تواجه تحديات ناجمة عن محدودية عناصر الإلزام والجزاء.

أهداف البحث

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني الدولي المنظم لتغيّر المناخ، مع التركيز على اتفاق باريس، من خلال بيان طبيعة الالتزامات التي يفرضها، واستعراض آليات الامتثال التي يتضمنها، وتقييم مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة. كما تسعى إلى تقديم رؤية نقدية تسهم في تطوير هذه الآليات وتعزيز فعاليتها. وبيان مدى تأثير حالات عدم الامتثال والانسحاب من الاتفاقيات المناخية على فاعلية النظام القانوني الدولي للمناخ، واقتراح السبل الكفيلة بالحد من آثارها

منهج البحث

ولتحقيق أهداف البحث، تم اعتماد المنهج التحليلي، فضلاً عن المنهج الوصفي، إلى جانب المنهج التاريخي.

هيكلية البحث

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لتغيّر المناخ والجهود الدولية للحد منه

الفصل الثاني القواعد القانونية المنظمة لتغيّر المناخ في اتفاق باريس

الفصل الثالث آليات الامتثال في اتفاق باريس ٢٠١٥ وتقييم فعاليتها

واختتم البحث بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات